تقرير HSBC لمدينة: القاهرة

جوهر الماضي والحاضر والمستقبل

معاً نزدهر

HSBC

المحتويات

المسار السريع لنمو القاهرة
p.4-7

أولويات التنمية الرئيسية لمدينة القاهرة

p.8-9

الخطط والطموحات المستقبلية

p.10-15

جائحة كوفيد19- والمرحلة القادمة لمدينة القاهرة
p.16-18

بنك HSBC الشريك الرئيسي في التنمية المستدامة لمدينة القاهرة
p.19-21

المرحلة القادمة لمدينة القاهرة

1. المسار السريع لنمو القاهرة

نمت مدينة القاهرة نموا مطردا منذ عام 1965 (انظر الشكل 1)، حتى وصل عدد سكانها إلى ما يزيد عن 20 مليون نسمة في عام 2020. إذ تضاعف عدد سكانها بثلاث مرات تقريباً بين عامي 1980 و2020. ومن المتوقع أن تنمو مدينة القاهرة بأكثر من ٣٥٪ بحلول عام 2035، **مما يجعلها إحدى أسرع المدن الكبرى نمواً في العالم.**

لسنة	عدد السكان
1965	4,738,000
1975	6,450,000
1985	8,328,000
1995	11,962,000
2005	15,174,000
2015	18,820,000
2025	23,074,000
2035	28,504,000

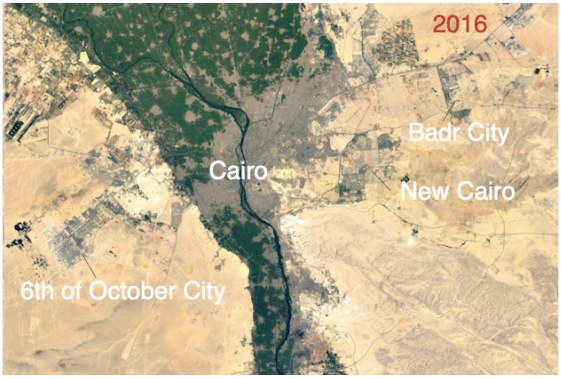

القاهرة في عام 2016

القاهر في عام 1984

شكل 1: النمو السكاني لمدينة القاهرة الكبرى وخرائط توضح مقياس النمو العمراني

مدعومة بالاستثمار الوطني المستهدف، والتركيبة السكانية الشابة، ومجموعة الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، فإن **مدينة القاهرة تعتبر مركزاً هاماً لجذب الاستثمارات**، حيث جذبت أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2003 و 2016 بالمقارنة بجميع مدن القارة الأفريقية.

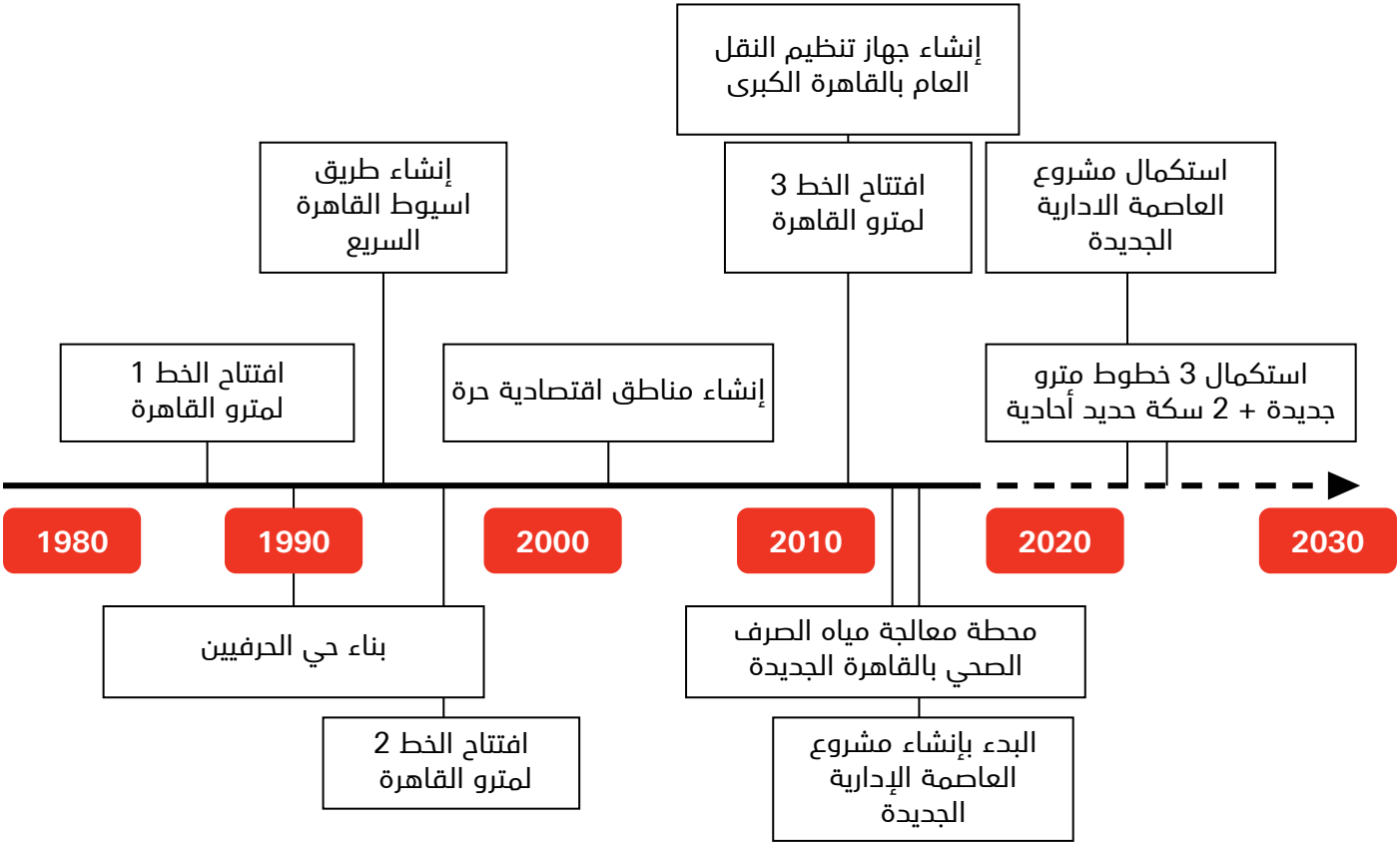

الشكل 2: الجدول الزمني للمشروعات والتطورات الرئيسية في القاهرة الكبرى منذ 1980

أضاف النمو الديناميكي لمدينة القاهرة ضرورة التخطيط والاستثمار الفعال وذلك للحد من الأثار الجانبية للنمو مثل الازدحام المروري والاكتظاظ والتلوث البيئي، وكذلك للحد من الأضرار البيئية، مع تحقيق مستويات معيشية عالية الجودة لسكانها. ويتم التعامل مع هذه المشكلات الآن من خلال الجمع بين استراتيجيات التنمية والمهارات والمبادرات المؤسسية.

دور الممر العالمي لمدينة القاهرة

كانت مدينة القاهرة لعدة قرون محوراً هاما مهماً على الممر الذي يربط آسيا والشرق الأوسط بقارة أفريقيا. وهي تعتبر الآن مركزاً رئيسياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تحتل المرتبة الـ 70 على مستوى العالم، مدعومة ببيئة ملائمة للأعمال التجارية، وتوافر اليد العاملة الماهرة، ومعقولية تكلفة العمالة.

ولقد قامت السياسات الوطنية بتسهيل الاستثمار في القاهرة، وتعمل المشاريع الكبرى مثل «مشروع العاصمة الجديدة» على تعزيز مكانة مدينة القاهرة كمحطة لجذب تدفقات رؤوس الأموال العالمية. إذ تتمتع مدينة القاهرة بالمستوى والنفوذ المالي اللازمين لتكون مصدراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة وشركاتها من كبار المستثمرين في إفريقيا وما ورائها.

ولقد ساهم تاريخ مدينة القاهرة وثقافتها الغنية أيضاً في تعزيز وضعها كمركز سياحي. ففي عام 2019، استقبلت المدينة أكثر من 6 ملايين زائر، مما جعلها ضمن قائمة أفضل 50 وجهة سياحية عالمية. ومن المتوقع أن يحقق قطاع السياحة العالمية المزيد من النمو، إذ تعمل المدينة على توسيع قدرة مطارها لاستيعاب 30 مليون مسافر.

التركيبة السكانية الشابة وإمكانيات الابتكار

يمثل شباب القاهرة وسكانها البارعون بالتكنولوجيا بشكل متزايد ميزة تنافسية واضحة. حيث أن ما يقرب من 30 ٪ من سكان مدينة القاهرة تقل أعمارهم عن 15 عاماً وأقل من 4 ٪ من سكانها تزيد أعمارهم عن 65 عاماً. ومع ارتفاع مستوى المعرفة الرقمية، يمثل هؤلاء الشباب قاعدة مستهلكين مشجعة ويساهمون في سرعة نمو النظام البيئي لريادة الأعمال في القاهرة. ولتحقيق الاستفادة القصوى من العائد السكاني، يمكن لمدينة القاهرة تسهيل الانتقال من التعليم إلى التوظيف، وزيادة مشاركة المرأة في العمل، وتحسين مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار.

نحو اقتصاد ذو قيمة أعلى وأكثر مرونة

تسعى مدينة القاهرة جاهدةً إلى التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة المكثفة.

إذ تعمل مدينة القاهرة على وضع سياسات جديدة **لإطلاق العنان لإمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة** في قطاعي الصناعة والتصنيع4.0 [1]. فقد استضافت المدينة القمة العالمية للصناعة والتصنيع في عام 2019 تعمل منذ ذلك الحين مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص للترحيب بالصناعات الجديدة وتقديم الدعم للمشاريع التحفيزية.

وتتمتع مدينة القاهرة بتاريخ عريق تمتد جذوره إلى أكثر 4000 عام، ولقد تم تأسيس المدينة بشكل رسمي في عام 969 ميلادي، كما تستثمر مدينة القاهرة أيضاً في تعزيز تراثها الثقافي والتاريخي، حيث اتخذت الحكومة مؤخراً خطوات **لتعزيز التراث الثقافي والاقتصاد الإبداعي** بالشراكة مع شبكة المدن الإبداعية التابعة لمنظمة اليونسكو [2]. وفي إطار هذه الشراكة، أصبح بإمكان المحترفين المبدعين في مدينة القاهرة الوصول إلى المساحات المخصصة لعرض أعمالهم الفنية وبيعها وممارستها، فضلاً عن مساهمتهم في التطوير المهني والتبادل الدولي.

الانفتاح على المهارات العالمية

حاولت مصر عموماً والقاهرة خاصة، على مدى السنوات الأخيرة، جذب العمال والمهارات بعدة طرق:

- رسوم طلبات ميسرة للشركات الجديدة (حوالي 1200 دولار أمريكي)
- الحد الأدنى المطلوب لمبلغ التمويل الأولي للاستثمار لبدء عمل تجاري في مصر (بين 14.000 دولار أمريكي و 500.000 دولار أمريكي لإنشاء شركة تجارية حسب نوع الشراكة).[3]
- الاستفادة من جامعاتها الأمريكية والبريطانية لجذب الطلاب الدوليين.
- تأشيرات للطلاب والعمل برسوم معقولة (حوالي 50-60 دولاراً أمريكياً) لتسهيل الجذب إلى المدينة.

أداء القاهرة في السياق العالمي والإقليمي

يشير استخدام المعايير الدولية إلى أولويات التنمية الرئيسية في مدينة القاهرة، بينما تعمل المدن الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا على تحسين بيئتها الملائمة للابتكار وجذب المهارات وتزويد البنية التحتية بتقنيات التكنولوجية الذكية. ولا يتم التعامل مع هذه الأولويات من قبل القيادة الوطنية والإقليمية.

	التنافسية الاقتصادية والبحث العالمي		الابتكار والذكاء		البنية التحتية وتواصلها		قدرة الممر العالمي			جودة المعيشة
	حسب مؤشر كيرني للمدن العالمية الكبرى	مركز زي-ين المالي العالمي	ستارت أب بلينك مدن الشركات الناشئة	مؤشر المدن الذكية IMD	مؤشر مؤسسة موري ميموريال مدينة الطاقة العالمية محطة الطاقة الكهربائية	مؤشر IESE للمدن المتحركة: التكنولوجيا	مؤشر مؤسسة موري ميموريال مدينة الطاقة العالمية : تدفق الشحن الدولي	مؤشر JLL العالمي عدد الركاب في النقل الجوي: 650	مؤشر انسياد لتنافسية المهارات	مسح مؤشر لجودة المعيشة
التاريخ	يوليو 19	مارس 20	يونيو 20	سبتمبر 20	ديسمبر 19	يونيو 20	ديسمبر 19	ديسمبر 19	يناير 20	مارس 19
	القدرة التنافسية الشاملة وآفاق النمو المستقبلي	القوة الفعلية والمتصورة للقطاع المالي	حجم ونطاق ونمو مسار النظام البيئي للشركات الناشئة	تصور السكان للبنية التحتية التقنية والخدمات الذكية لتحسين جودة المعيشة	كثافة محطات السكك الحديدية لكل كيلومتر مربع	اعتماد التكنولوجيا الرقمية على مستوى المدينة وجودة البنية التحتية التقنية	تدفقات الشحن عبر الموانئ وعدد المدن التي تغادر منها رحلات الشحن المباشرة وتصل إلى مطار المدينة	عدد ركاب النقل الجوي السنوي	مكونات الجذب وتنمية قاعدة المهارات الماهرة	جودة المعيشة الإجمالية
ترتيب القاهرة عالمياً	130/114	-	1000/201	109/106	48/41	174/158	48/27	541/127	155/154	231/177
ترتيب القاهرة إقليمياً	18/14	-	26/8	7/7	4/2	17/17	4/3	25</7	13/13	26/16
الاتجاه	←	-	↓	↓	↓	↓	←	↓	↓	↓

المصدر: ايه تي كيرني (2020) "مؤشر التوقعات المستقبلية للمدن العالمية"؛ مؤشر زي-ين/لونغ فاينانس (2020) "مؤشر المراكز المالية العالمية 27"؛ ستارت أب بلينك (2020)، "تقرير تصنيف النظام البيئي للشركات الناشئة"؛ صندق النقد الدولي (2020) "مؤشر المدن الذكية"؛ مؤسسة موري ميموريال (2020) "مؤشر مدن الطاقة العالمية"؛ المعهد العالي لدراسات الأعمالIESE (2020) "مؤشر المدن المتطورة"؛ مركز JLL لبحوث ودراسات المدن؛ INSEAD (2020) مؤشر تنافسية المهارات العالمية؛ 2019) Mercer) استبيان جودة المعيشة

2. أولويات التنمية الرئيسية لمدينة القاهرة

تحقيق النجاح في إدارة النمو العمراني

في الوقت الذي تعد فيه مدينة القاهرة إحدى أكثر المدن كثافة في شمال إفريقيا، لا يزال فيها مباني منخفضة الارتفاعات وفق المقارنات الدولية. وعلى نحو متزايد استخدمت المدينة المزيد من الامتداد العمراني على مدار الثلاثين عاماً الماضية، **بمتوسط معدل توسع حضري سنوي يبلغ 8.5 ٪ منذ عام 2003**.

ولقد اتبعت الحكومة المصرية، على مدى العقود الخمسة الماضية، سياسةً نشطة لبناء مدن تابعة جديدة، مثل مدينة ٦ أكتوبر والقاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة المستقبلية. وتهدف الحكومة بلجوئها إلى هذه الاستراتيجية، إلى إعادة توزيع بعض الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن الكثافة العالية للمناطق المركزية وجذب السكان إلى مدن جديدة تمتاز بمساكن وبنية تحتية بجودة أعلى، وبالتالي تشكيل نهج متعدد المراكز في استخدام الأراضي الذي ينبغي أن تكون أكثر استدامة وأكثر مرونة. ومن الضرورات الأساسية لمدينة القاهرة التأكد من أن الأحياء الجديدة الرئيسية والتطورات الحضرية تبني مراكز جديدة حقيقية للطلب والوظائف والخدمات، وتفادي الصعوبات التي تواجه أجزاء أخرى من العالم.

في حين تسرع مشاريع التوسع الحضري من وتيرتها، فإن الطلب لا يزال كبيراً على الأراضي داخل المدينة الحالية، ويُنظر إلى التعامل مع القيود المفروضة على المساكن المعروضة على أنها عامل أساسي مهم لتمكين النمو الاقتصادي والازدهار المشترك.

الاستدامة

بالإضافة إلى إنشاء مناطق جديدة أكثر استدامة، أصبحت مدينة القاهرة المشارك الـ ٣٠ في برنامج الاستدامة الحضرية للمدن الخضراء ERBD في عام ٢٠١٩، وتعمل حالياً على الخطة التنفيذية للمدينة الخضراء للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتدهور البيئي الناجم جزئياً عن توسع المناطق الحضرية.

ولقد كانت جامعة القاهرة أيضاً رائدة في تطوير السيارات الكهربائية والأبحاث المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة إلى حد ما داخل مدينة القاهرة الجديدة، حيث استضافت أول رالي للسيارات الكهربائية لتعزيز قطاع السيارات الكهربائية المحلي وتعزيز التقنيات النظيفة.

الابتكار وريادة الأعمال

بدأت مدينة القاهرة الآن بالحصول على الاعتراف العالمي بثقافتها الريادية وقدرتها على الابتكار [6]. وتضم المدينة أكثر من 70 ٪ من الشركات الناشئة الجديدة في مصر، حيث يستفيد رواد الأعمال من ميزة التجمع السكاني والوصول المباشر إلى سوق كبير من المستهلكين والعملاء. كما سهلت الإصلاحات السياسية الأخيرة عملية إنشاء شركات تجارية.

وتحتل مدينة القاهرة الآن أعلى 10 مراتب في أنظمة البيئية المناسبة للمهارات وبتكاليف معقولة، حيث شهدت المدينة أعلى نمو في الاستثمار في الشركات الناشئة في عام 2019 عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ جمعت خدمة الحافلات المحلية عند الطلب سويفل (SWVL) أكثر من 40 مليون دولار أمريكي للتوسع في إفريقيا وآسيا. كما اختارت أوبر وكريم مدينة القاهرة لإطلاق أول خدمة للحافلات. كما تتميز المدينة أيضاً بنمو اقتصادها في مجال التكنولوجيا المالية، مدعوماً بالعديد من مسرعات التكنولوجيا المالية وصناديقها.

لقد أصبحت قدرة مدينة القاهرة على تعديل مزيج السياسة لترجمة وعود الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تسويق واسع النطاق يخدم الأسواق الأفريقية والعالمية، من أولويات القاهرة النشطة.[7]

دور القاهرة ووتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

احتفظت مدينة القاهرة بمكانتها كمركز رئيسي للمؤتمرات والاجتماعات، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي تعمل على تحسين البنية التحتية، بما في ذلك خطوط المترو الجديدة. ولقد استضافت مدينة القاهرة في عام 2019، ثاني أكبر عدد من اجتماعات المؤسسات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، بعد دبي.[8]

ومن خلال توسيع مطارها الدولي، والتركيز الجديد على إمكانية العيش والشمول الاجتماعي، تبدي مدينة القاهرة الآن أنها تسعى لتحقيق رؤية عالمية ولديها القدرة على اكتساب بعض سمات المدن العالمية الأكثر رسوخاً. إذ تم افتتاح مطار العاصمة الدولي في يونيو 2020، الواقع على طريق (القاهرة - العين السخنة)، بطاقة استيعابية 300 مسافر / ساعة، بواقع 20 رحلة في اليوم، لخدمة سكان شرق مدينة القاهرة ومدينتي الشروق وبدر، هليوبوليس ومدن ومحافظات القناة. وعلى صعيد متصل، تم افتتاح مطار سفنكس الدولي، الذي يقع غرب مدينة القاهرة، في يونيو 2020، بسعة 300 مسافر / ساعة، بواقع 20 رحلة في اليوم، لخدمة مدن الشيخ زايد و٦ أكتوبر ومحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا.

وتهدف المشاريع الطموحة مثل المدينة الطبية الدولية التي تبلغ تكلفتها ١ مليار دولار أمريكي، وهي أكبر منطقة طبية خاصة متكاملة في الشرق الأوسط، إلى المساعدة في إعادة المدينة إلى الخريطة العالمية.

تحسين التواصل

تستفيد مدينة القاهرة من موقعها المحوري بين ميناء الإسكندرية الرئيسي في مصر ومدينتي السويس وبورسعيد على طول قناة السويس، مما يجعلها مركزاً لشبكات التوزيع في مصر. وتخطط المدينة إلى زيادة تحسين الاتصال الوطني من خلال خط سكة حديد عالي السرعة بقيمة تبلغ 9 مليار دولار أمريكي ويمتد على طول 535 كيلومتراً يربط مدينة العلمين الجديدة بالعين السخنة.

بخدمة 22 مليون مسافر سنوياً، لا يتمتع مطار القاهرة بحركة مرور دولية مثل جيرانه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، ويقع خارج قائمة أكثر 100 مطار ازدحاماً من حيث عدد الركاب. ومن أجل زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار لتصل إلى 30 مليون مسافر سنوياً، أعلنت الحكومة المصرية عن إنشاء صالة وصول رابعة للمطار.[9]

3. الخطط والطموحات المستقبلية

المستوى الوطني

رؤية مصر 2030: استراتيجية التنمية المستدامة

نشرت الحكومة المصرية في عام 2016 استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة؛ رؤية مصر 2030. مستلهمة رؤيتها من إنجازات الحضارة المصرية القديمة، ورابطة الحاضر بالمستقبل، واستراتيجية التنمية المستدامة: تمثل رؤية مصر 2030 موطئ قدم على الطريق نحو التنمية الشاملة. وتسعى الخطة إلى تحديد مسار الازدهار من خلال العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وإحياء دور مصر الريادي على المستوى الإقليمي. وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة خارطة طريق لتحقيق الاستفادة القصوى من الميزة التنافسية لتحقيق أحلام وتطلعات المصريين بالحياة الكريمة واللائقة.

يتم تعريف رؤية 2030 كالآتي:

> "بحلول عام 2030، ستكون مصر دولة ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، يعتمد على المعرفة والإبداع، ويقوم على العدالة والتكامل الاجتماعي والمشاركة، مع نظام بيئي متوازن ومتنوع، دولة تستخدم عبقرية المكان والمواطن من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة معيشة الجميع. علاوة على ذلك، تتطلع الحكومة إلى الارتقاء بمصر، من خلال هذه الاستراتيجية، لتكون بين أفضل 30 دولة في العالم، من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والقدرة التنافسية للسوق، وجودة المعيشة."

تدور رؤية مصر 2030 حول الركائز الأساسية للتنمية المستدامة؛ وتتضمن الاستراتيجية عشرة أبعاد:

- البعد الاقتصادي، ويشمل ركائز التنمية الاقتصادية، والطاقة، والابتكار، والبحث العلمي، والشفافية والكفاءة المؤسساتية.
- البعد الاجتماعي: ويشمل أركان العدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والصحة، والثقافة.
- البعد البيئي ويشمل ركائز البيئة والتنمية الحضرية.

بالإضافة إلى ركيزتي السياسة الخارجية والأمن القومي، وكذلك السياسة الداخلية، والتي تشكل إطاراً شاملاً للاستراتيجية وتحديد الركائز الأخرى.

ومن أهم الموضوعات الرئيسية العشرة التي تحظي باهتمام الحكومة المصرية، يأتي موضوع التنمية الحضرية.

التنمية الحضرية

من المسلم به أن الزيادة في عدد سكان المدن وتوسع استخدام الأراضي في مصر، المدفوعة بالهجرة من الريف إلى المدينة في المناطق المطورة حالياً، قد بلغت حدها الطبيعي. ويتضح هذا من خلال الزيادة السكانية، والأراضي المأخوذة بواسطة المدن، والكثافة الحضرية.

وتخطط الدولة لإنشاء مدن جديدة مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة ومدينة الجلالة الجديدة ومدينة الإسماعيلية الجديدة ومدن أخرى.

وتشمل أجندة التنمية الحضرية:

- مدن وأحياء الجديدة
- تنمية الإسكان
- النقل العام
- خدمات المياه
- مساحات خضراء
- التوازن المكاني للسكان مع الخدمات.

وفي مؤتمر مدن المستقبل في مصر: فرص الأعمال والاستثمار 8 ديسمبر 2019، قال الوزير عاصم الجزار:

"لقد وضعنا استراتيجية لمضاعفة المساحة العمرانية من 6 ٪ إلى 14 ٪، ولن يكتمل هذا الأمر في غضون عام أو ثلاثة، بل على فترة طويلة، وكان من الممكن أن تستغرق الخطة وقتاً أكبر بكثير بدون التحفيز العمراني الذي تقوم به الدولة من خلال توفير البنية التحتية. وتتمثل النهضة العمرانية التي كانت رؤية قدمها الرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي نراها اليوم واقعاً ملموساً في إنشاء 14 مدينة جديدة، منها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والمنصورة وغيرها. وتهدف هذه النهضة العمرانية، التي يتم تنفيذها الآن، إلى زيادة المساحة العمرانية في مصر من 6 ٪ إلى 14 ٪. وهي نهضة غير مسبوقة وتضم 14 مدينة جديدة وتوفر فرص عمل واستثمارية متنوعة لتشمل كافة القطاعات والأنشطة."

التمويل الحضري

من المسلم به أن التنمية الحضرية تتطلب مخصصات كبيرة من رأس المال. وترغب الحكومة المصرية في دعم الأدوات الجديدة التي تخلق استثمارات مشتركة مع القطاع الخاص المحلي والإقليمي لدعم مثل هذه المشاريع حيث يمكن أن يكون هناك عوائد تجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة المصرية على تشجيع المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية على المشاركة في مشروعات التنمية الحضرية.

أهداف التنمية المستدامة

تتماشى ركيزة التنمية الحضرية في رؤية 2030 مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتدعم على وجه التحديد الهدف رقم (11) المتعلق بالمدن والمجتمعات المستدامة. وتلخص رؤية 2030 تلك الأهداف الرئيسية على النحو التالي:

- زيادة الأماكن المأهولة بالسكان بشكل يناسب الوصول للموارد وحجم وتوزيع السكان
- تحسين جودة البيئة الحضرية
- تعظيم استخدام الموقع لاستراتيجي لمصر

إطار التمويل الأخضر في مصر

ستقوم أدوات التمويل الأخضر في مصر بتمويل مشروعات في ست فئات صديقة للبيئة: الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل النظيف، ومنع التلوث وضبطه، والتكيف مع المناخ، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي. وينعكس التزام مصر بالاستدامة في استراتيجيتها الوطنية "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030". أعطت مصر الأولوية لمشاريع الاستثمار الأخضر في خطة التنمية المستدامة للسنة المالية 2020/2021.

استراتيجيات على مستوى المدينة

لمعالجة مشكلة استمرار النمو السكاني في مدينة القاهرة، وحل مشكلة الاكتظاظ، والازدحام المروري، ، ولتحقيق رؤية "مدينة عالمية وخضراء ومتصلة"، تهدف خطة التنمية الاستراتيجية لمدينة القاهرة الكبرى إلى إعادة توزيع إجمالي عدد السكان عبر منطقة العاصمة. وسيتم تطويرها على أساس مبادئ الاستدامة، لإنشاء مدينة مركزية أكثر من مدينة مترامية الأطراف. تشمل رؤية الخطة ما يلي:[10]

- جعل القاهرة بوابة أفريقيا وزيادة تنافسيتها عالميا
- جعل القاهرة نقطة محورية إقليمية وعالمية للسياسة والثقافة والسياحة والاقتصاد
- ضمان بقاء العاصمة عاصمة تراثية عالمية
- إزالة العشوائيات ومتابعة بناء "روائع المدينة المادية والمعمارية"
- إنشاء المزيد من المناطق المفتوحة والخضراء كذلك المناطق المفتوحة لسير المشاة والساحات العامة
- إنشاء مدينة كبيرة متصلة اجتماعياً ومادياً من خلال شبكات طرق ووسائل نقل عام فعالة
- الاستمرار في دمج أعلى المعايير التكنولوجية.

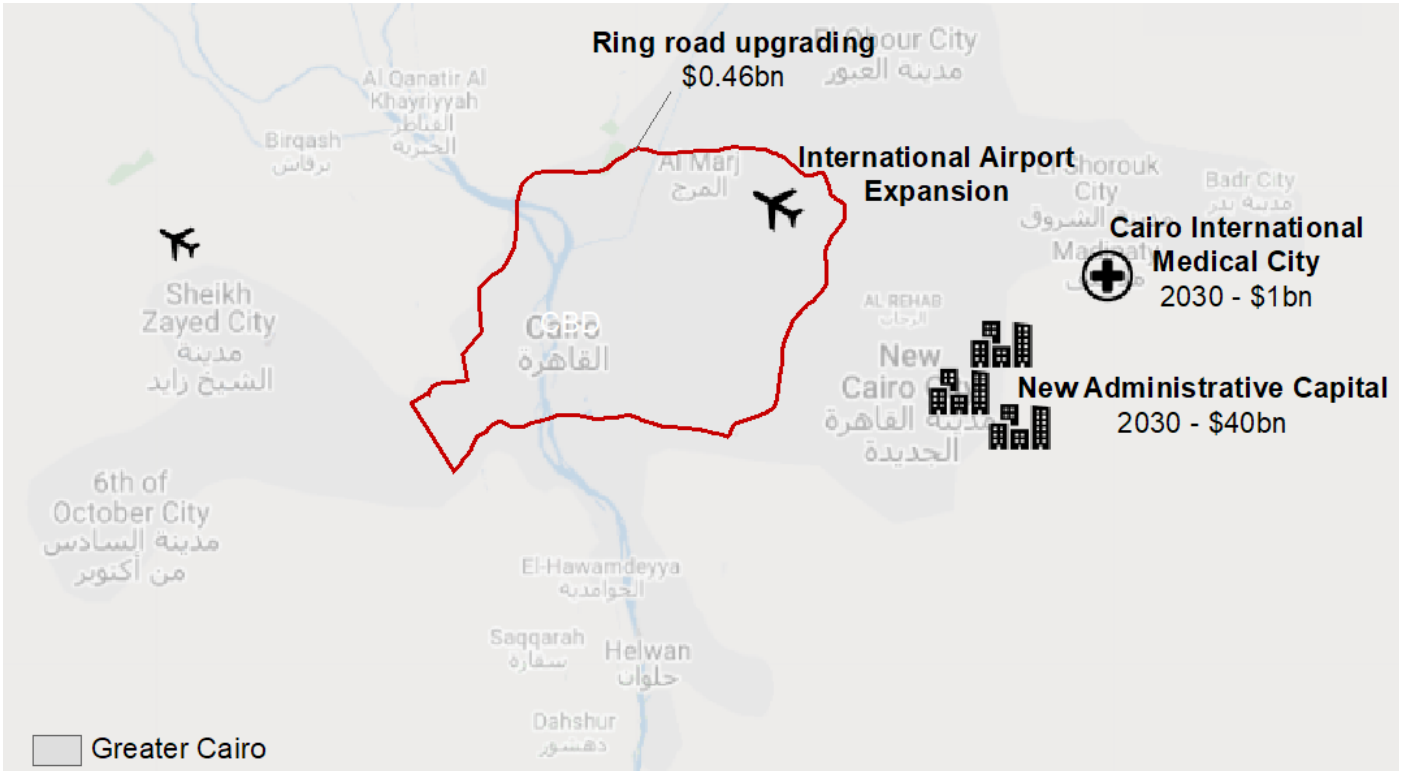

الشكل 4: خريطة التطورات المستقبلية في مدينة القاهرة الكبرى. يظهر الخط الأحمر الطريق الدائري.

العاصمة الإدارية الجديدة

يعتبر مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة الكائنة في الصحراء على الجانب الشرقي من المدينة الحالية هو أكبر مشروع نابع من الرؤية والتخطيط الاستراتيجي. إذ تغطي مساحة المدينة الجديدة، التي تم التخطيط لها لأول مرة في عام 2015 ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى منها بحلول منتصف عام 2020، حوالي 30 ألف هكتار بتكلفة تقديرية للبناء تزيد عن 58 مليار دولار أمريكي.

ومن المقرر أن تضم العاصمة الإدارية الجديدة وزارات وأحياء سكنية، والحي الدبلوماسي والحي المالي فضلاً عن مسجد كبير وكاتدرائية وفندق ومركز للمؤتمرات، ولقد تم بالفعل إنشاء بعض منها. وتتمتع مدينة القاهرة الجديدة بالفعل بزيادة في المعروض من المكاتب متعددة الاستخدامات والوحدات الطبية ومحلات التجزئة والأماكن الترفيهية والسكنية والفنادق. ولسوف تتضمن منطقة الأعمال في العاصمة الجديدة مركزاً تجارياً دولياً يستهدف الشركات التي تتعامل مع الذكاء الاصطناعي والتقنيات المبتكرة الأخرى، وكلها تتجمع داخل حي يسمى " هارت وورك".[11]

اعتماد التكنولوجيا

سيتم التخطيط لمدن العاصمة الجديدة من الصفر كمنطقة حضرية متقدمة، والاستفادة من التقنيات الجديدة لإدارة أنماط المرور والسلامة والتخلص من النفايات واستخدام المياه والطاقة. وتشمل المنصات التكنولوجية التي تم الإعلان عنها بنية تحتية من الألياف الضوئية تربط كل مبنى وأنظمة كهرباء وغاز ومياه متكاملة لتقليل الاستهلاك والمباني الذكية ونظام الازدحام المروري في الوقت الفعلي.

وتقوم شركات خاصة مثل هانيويل واتصالات مصر بالتعاون معاً لتقديم بعض المكونات الذكية للمشروع، من أجل دعم رؤية مصر للمدينة الذكية وتقديم خدمات ذات مستوى عالمي مثل إنشاء مركز عمليات مدينة متطور يعمل على دمج البيانات من أنظمة إدارة المدينة لتقديم الدعم على نحو يتسم بالكفاءة للوظائف الإدارية وخدمات المدينة الذكية لصالح المواطنين، وكذلك كيانات القطاعين العام والخاص في العاصمة الجديدة.

وتأمل مدينة القاهرة أيضاً باستخدام تقنيات جديدة لحل بعض مشكلاتها الحالية، مثل التلوث. تماشياً مع خطة إدارة التلوث والتغير المناخي بالقاهرة الكبرى، إذ تخطط مدينة القاهرة لإدخال 100 حافلة كهربائية في القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى محطات شحن للسيارات الكهربائية. مشروع آخر طورته وحدة المراقبة البيئية بمحافظة القاهرة، يهدف إلى استخدام تقنية المعلومات في مراقبة أداء الشركات في نقل النفايات وتجميل أحياء المدينة.

أول نظام خط سكة أحادي / مونوريل في القاهرة

لتمكين النقل السريع والمستدام والمريح داخل منطقة العاصمة، يجري العمل حالياً على تصميم شبكة سكة حديد أحادية جديدة مكونة من خطين بتكلفة 4.6 مليار دولار أمريكي. ويمتد الخط الأول من شرق مدينة القاهرة إلى العاصمة الإدارية الجديدة ويمتد لمسافة 54 كيلومتراً، في حين يمتد الخط الثاني بطول 42 كيلومتراً ليربط مدينة 6 أكتوبر بالجيزة. وتقوم شركة بومبارديه ترانسبورتيشن بتولي مهمة التصميم والبناء بالتعاون مع الهيئة القومية المصرية للأنفاق.[12]

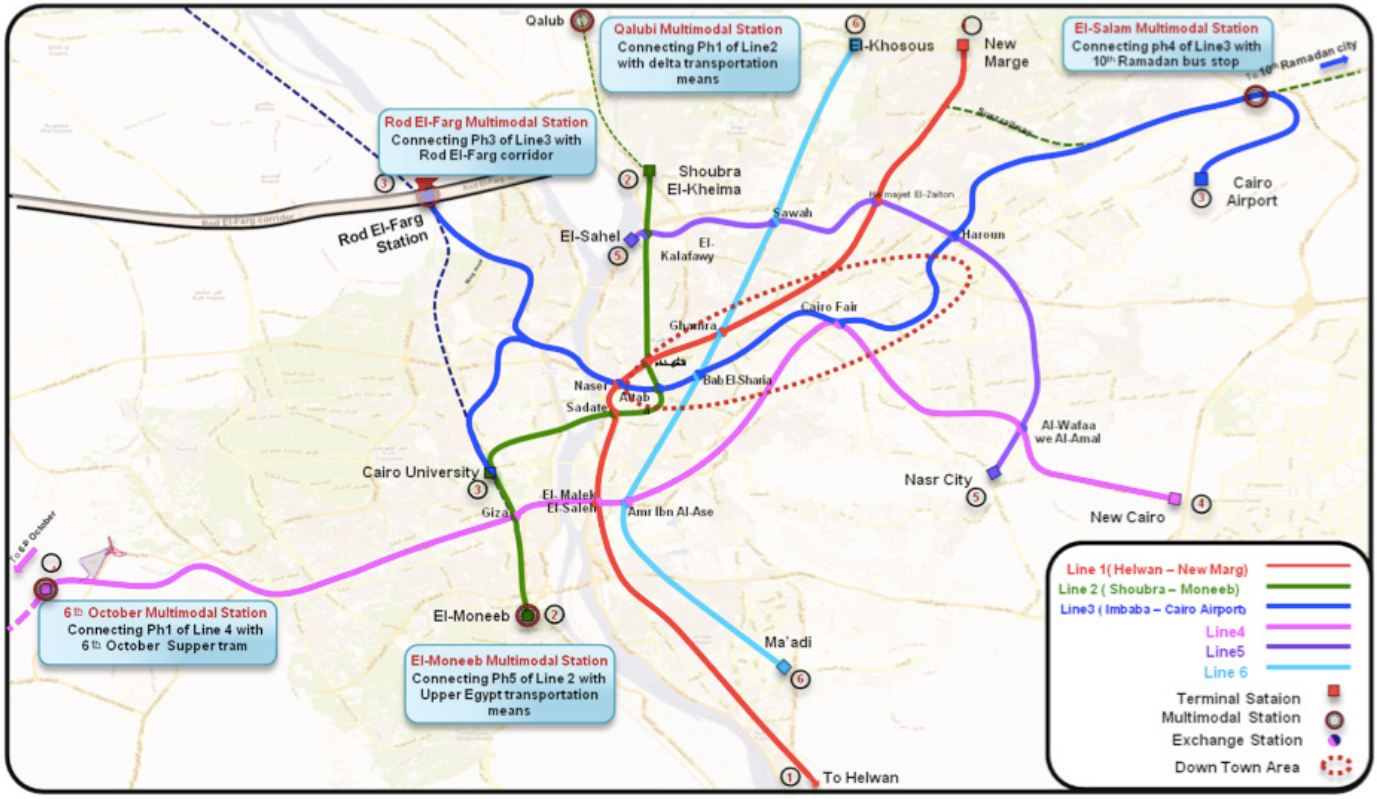

الشكل 5: مخططات شبكات النقل بمدينة القاهرة الكبرى
المصدر: https://www.codatu.org/actualites/gictures-cairo-and-how-the-transport-system-is-coping-with-rapid-expansion/

أعمال تطوير الطريق الدائري

ومن أجل مواكبة النمو السكاني والحاجة إلى أفضل بنية تحتية من الطرق تخفيفاً للازدحام وزيادة سرعة حركة الناس، تعمل مدينة القاهرة على تحديث الطريق الدائري من خلال توسيع المشاريع، وتضمين الممرات المخصصة للنقل السريع بالحافلات لتوفير بديل ووسائل نقل أكثر استدامة. من المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع أكثر من 408 مليون دولار أمريكي.[13]

4. جائحة كوفيد19- والمرحلة القادمة لمدينة القاهرة

لقد تغير العالم بشكل جذري منذ مطلع عام 2020، وأدى انتشار الجائحة على المستوى العالمي إلى الملايين من الإصابات مخلفاً مئات الآلاف من الوفيات حتى الآن. ومع عدم توفر اللقاح أو العلاج الشافي الفعال، قامت الدول في كافة أنحاء العالم باتخاذ إجراءات صارمة كالإغلاق والتباعد الاجتماعي لاحتواء الأزمة الصحية، فكان لهذه التدابير تأثيرات كبيرة على الاقتصاد.

من المتوقع أن تخلف جائحة كوفيد19- عدداً من الآثار الاجتماعية-الاقتصادية طويلة الأمد مما قد يعيد تشكيل أسلوب استهلاك الشركات والأفراد، وخلق القيمة والتفاعل فيما بينها:

> "كيف سنعيش في مرحلة ما بعد الجائحة، ليس في مدينة القاهرة أو مصر فحسب، ولكن في العالم بأسره؟ ... هذا هو الوقت المثالي لإعادة التفكير في كيفية تخطيط المدن وبناء واستغلال المساحات والأرض المتاحة في المستقبل قبل فوات الأوان"
>
> المحافظ عبد العال، القاهرة، 2020

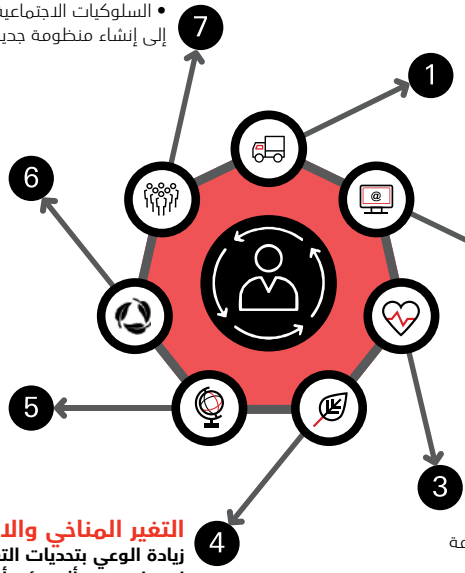

سلسلة التوريد وسلاسة التجارة

حاجة ملحة لتطوير شبكات توريد وعلاقات تجارية قوية ومتنوعة

• تنويع شبكات التوريد وإمكانية إعادة التوطين وتعزيز الاستفادة من شبكات التوريد الرقمية إلى أقصى الحدود

التحول الرقمي والتوجه نحو تعزيز الخدمات

التوجه نحو تسريع التحول الرقمي وتطوير منظومة العمل عن بعد وتعزيز الخدمات"

• تعد منظومة العمل عن بُعد، والتعلم عن بعد، ومحتوى الوسائط عبر الإنترنت، والتطبيب عن بُعد، والتجارة الإلكترونية من ضمن القطاعات الرئيسية الرابحة بعد تفشي جائحة كوفيد-19

الصحة والسلامة

إعادة ترتيب أولويات الصحة والسلامة ونمط الحياة المتوازن

• زيادة الوعي والطلب على الحياة الصحية والتغذية الجيدة وكذلك السلامة الصحية والحصول على رعاية طبية عالية الجودة

التغير المناخي والاقتصاد المستدام

زيادة الوعي بتحديات التغير المناخي والحاجة إلى اقتصاد وبنية تحتية أكثر استدامة مع تأثير بيئي أفضل على النظم البيئية

• أسهمت جائحة كوفيد -19 في تسريع التغيير في السلوك الاستهلاكي وتوسيع نطاق الدعم العام لاقتصاد أنظف وتعزيز المسؤولية البيئية

التأثيرات الجيوسياسية طويلة المدى

ستعتمد التداعيات الجيوسياسية على الحوكمة العالمية والعولمة على الاستجابة الطبية والركود الناتج وشكل الانتعاش الاقتصادي وسرعته

• إمكانية إعادة النظر في التكامل الدولي الواسع للتجارة والسكان نحو العولمة المُدارة، وكذلك المزيد من التنويع وإعادة توطين الأنشطة الاستراتيجية مع التأثير الدائم لتدخل الدولة.

عقد اجتماعي جديد

زيادة الوعي والطلب على المزيد من العولمة المدارة والاندماج في إطار المسؤولية الاجتماعية

• عقد اجتماعي عالمي جديد مع مزيد من الاندماج والتركيز على التعامل مع موضوع عدم المساواة

الحيز المكاني: المساحات والأنظمة المشتركة

الحبر المكاني الجغرافي: تأثير السلوكيات المتغيرة على نظام النقل العام، وأنشطة التجمعات، والاقتصاد الافتراضي، والتوجهات الحضرية العالمية

• السلوكيات الاجتماعية الجديدة المتمثلة بالتباعد الجسدي وارتداء الكمامة تؤدي إلى إنشاء منظومة جديدة لإدارة الأماكن المشتركة

إعادة ابتكار التدفقات التجارية وشبكات التوريد المرنة

بعد أن أثبتت شبكات التوريد العالمية والمتخصصة بأنها ليست أكثر النماذج مرونة، ظهرت ضرورة جديدة لإنشاء شبكات توريد وعلاقات تجارية متنوعة. ويشير النقاش الدائر حالياً إلى أن المدن العالمية قد تشهد قرب أو إعادة توطين منشآت الإنتاج للقطاعات ذات الأولوية وزيادة استخدام شبكات التوريد الرقمية والذكاء الاصطناعي لضمان الاستفادة إلى أقصى قدر من مرونة شبكة التوريد. ومن غير المحتمل إعادة توطين شبكات التوريد الخاصة بالشركات في جميع الحالات، إذ ليس هناك يقين بشأن النطاق الكامل للقطاعات التي قد تعود، إلا أن الأولوية في المدن العالمية المتوسطة تعطي لعودة:

- **السلع الأساسية**: إذ من المحتمل أن يتم إعادة توطين الاحتياجات الأساسية للتعامل مع الجائحة مثل شبكات الإمداد الصحية للقاحات والأدوية والمستحضرات الدوائية وإنتاج معدات الوقاية والأغذية والمشروبات، لاسيما وأن مخاطر الأوبئة المستقبلية أصبحت تشكل جزءاً من الوعي الجماعي والتخطيط في المدن العالمية.
- **القطاعات المعتمدة على المهارات الحالية**: قد يدور المزيد من الإنتاج المحلي حول القطاعات التي تتمتع بقاعدة مهارات متخصصة ومرافق يمكنها بناؤها.

التحول الرقمي ونماذج الأعمال المعدّلة

لقد أدت هذه الجائحة الوباء إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في المدن. ففي عضون الشهرين الماضيين، ومع إغلاق معظم المدن العالمية، تخطت المدن دورة كاملة من التحول الرقمي. حيث تحولنا إلى الاقتصادات الخدمية، ومنصات التوصيل إلى المنازل، والمحتوى الجديد عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والتعلم عن بعد، واللياقة البدنية عن بعد، والتطبيب عن بعد، والتكيف الواسع للعمل والتواصل الاجتماعي رقمياً من المنزل. وفي الوقت الذي نتكيف فيه مع الوضع الطبيعي الجديد، يمكن أن يكون لطول عمر هذه التوجهات آثار كبيرة على العقارات والتنقل والتدفقات المكانية بين مراكز المدن وأطرافها.

إعادة ترتيب أولويات الصحة والسلامة والسعادة

أسهمت جائحة كوفيد19- في إعادة صياغة الأهمية القصوى لصحة الإنسان وصحة الكوكب. فثمة تركيز متجدد على الوصول الشامل الفعلي إلى أنماط حياة صحية ومتوازنة ومنتجات مغذية ومساحة عامة لممارسة الرياضة والرعاية الطبية الجيدة. وعلى وجه الخصوص، كان هناك إقبال متزايد على السياسات والنهج المشتركة تجاه الصحة والمناخ والتنوع البيولوجي. كما يعتبر التأثير الإجمالي طلب لا مفر منه للمزيد من الإنفاق المرتبط بالصحة العامة، بما في ذلك توفير تغطية تأمينية أساسية أفضل، فضلاً عن تحسين البنية التحتية للقطاع الطبي، ومرونة استيعاب المستشفى لزيادته إن لزم الأمر. من المحتمل أيضاً أن نرى التطور السريع للرعاية الصحية عن بُعد، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للطب عن بعد واعتماد تقنيات الرعاية الصحية الرقمية والنائية بما في ذلك. الصحة عن بعد، أجهزة التتبع، تطبيقات المراقبة، أجهزة الرعاية الصحية الاستهلاكية المتصلة والقابلة للارتداء.

الاستدامة كمحرك للابتكار

مع تواصل بقاء المزيد من الأشخاص داخل منازلهم حمايةً للصحة العامة والتحول إلى استخدام أشكال نقل أكثر استدامة، لاحظ العالم تحسناً كبيراً قصير الأجل في جودة الهواء، ولوحظت تراجعات صغيرة في البصمة البيئية بشكل عام. كما أن هناك وعي متزايد بخطورة تحديات التغير المناخي والحاجة الماسة لاقتصادات وبنية تحتية أكثر استدامة. كما أن هناك رفض للتوصل إلى تسوية بخصوص استدامة النظام الغذائي، ومنع حرائق الغابات، والفيضانات، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتلوث المحيطات بالمخلفات البلاستيكية. وتسهم جائحة كوفيد19- في تسريع التغييرات في الاستهلاك وتوسيع الدعم العام لمستقبل مسؤول بيئياً. وبينما نتطلع للعودة إلى الوضع الطبيعي الجديد، يتفق قادة المدن والأعمال بالإجماع على طموحاتهم بعدم العودة إلى اقتصاد ما قبل جائحة كوفيد19-، إلا أن استخدام الأزمة كمحفز لإعادة ابتكار أكثر تنوعاً وإنصافاً ونظافة وصديقاً للبيئة، يضع ضغوطاً أكبر من أي وقت مضى على الحكومات لإنشاء مسارات إنتاج تقنية ذات انبعاثات كربونية منخفضة، من خلال الاستثمار في الطاقة الخضراء وزيادة كفاءة الطاقة والتخزين الأمثل. ويبقى التفاؤل قائماً بقدرة المدن حول العالم على البناء والتكيف مع بعض هذه السلوكيات "الأفضل" على المدى الطويل.

الأنماط المكانية الجديدة

خلفت جائحة كوفيد19- تأثيرات دراماتيكية على طريقة تنقل الناس ومشاركة المدن. بسبب قيود السفر وإجراءات الإغلاق والعمل من المنزل، مما أدى إلى حدوث انخفاض حاد في الحركة داخل المدن وفيما بينها. ولقد أسهمت السلوكيات الاجتماعية الجديدة المتمثلة في التباعد الجسدي وارتداء الكمامات في العديد من المدن إلى إفساح الطريق لعقيدة جديدة لإدارة الأماكن المشتركة.

وتدرس العديد من المدن كيفية إدارة وتنظيم المساحات الحضرية مع وضع متطلبات الصحة العامة الجديدة بعين اعتبارها. كما تردد صدى المخاوف بشأن السمعة الجماعية ووصف المدن في الدورة التالية. ويتم تأكيد المخاطر المرتبطة بالكثافة السكانية والتقارب والمواصلات العامة والتبادل العالمي حالياً على نطاق أوسع من الفوائد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). ومن شأن هذا أن يضع تحدياً جماعياً للمدن ودعاة المجتمع المدني والتجاري للنقل القاطع:

- للدور الأساسي للمدن في الدورة القادمة
- الصلة بين نجاح الاقتصاد الوطني ونجاح الاقتصادات الحضرية
- الدور الذي تلعبه النظم البيئية للابتكار الحضري في إنتاج وتمويل الدورة التالية من الاكتشافات
- الحاجة لإعادة الاستثمار في الأنظمة المدنية مثل التنقل والعقارات والصحة والطاقة والمرافق والترفيه

العولمة المدارة

تظهر التحولات الجيوسياسية المتعددة كقضايا حاسمة في الاستجابة لجائحة كوفيد19-. ونشأت علاقة جديدة بين المواطنين والحكومة بسبب المزيد من التدخل على المستوى الوطني. لقد أظهرت أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد19- إلى حد كبير أهمية وجود حكومة مستقرة، ما أدى إلى زيادة الثقة بالحكومة. وقد تلعب هذه الأبعاد دوراً في التحول إلى عولمة أكثر إدارة، وستشهد مبادئ توجيهية أكثر صرامةً حول من وماذا يدخل إلى الدول ويتنقل عبر الحدود، مما قد يعزز التوجه نحو إعادة التوطين. وقد تكون معظم هذا الاضطرابات مؤقتة، إلا أنه من المرجح أن يكون للأزمة تأثير دائم على الحوكمة السياسية، والديناميكيات العالمية حول العلاقات بين البلدان المتقدمة والناشئة، والأشكال الجديدة للعولمة وتدفقات التجارة والأشخاص.

عقد اجتماعي جديد؟

تستعد العديد من مناطق المدن العالمية لدورة كاملة من تغيير السلوكيات وتغيير التصورات حول مزايا المدن للاقتصادات الوطنية والسكان الذين صمدوا أمام آثار الجائحة على الصحة العامة. وتتمثل إحدى إيجابيات التجربة المشتركة لهذه الجائحة في الشعور المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية والأدلة على أن المزيد من الناس يقدمون المساعدة لبعضهم البعض، ولديهم الرغبة في المضي قدماً معاً. ومع ذلك، يستحيل تجاهل التباينات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية التي تضخمت ويجب معالجتها على سبيل الأولوية.

وقد نلاحظ على مدى الأشهر والسنوات القادمة إدراج المسؤولية الاجتماعية، وكذلك الاعتبارات المناخية والتي تخص كوكبنا. على سبيل المثال، الإغلاق والتدابير التقييدية لمكافحة التخزين في محلات السوبر ماركت، مما يدفع العملاء لأن يكونوا أكثر مراعاة لتمهيد الطريق إلى اقتصاد أكثر محلية واستدامة وتقليل سلوكيات ترك المخلفات. ومن المرجح أن يؤدي ذلك أيضاً إلى إعطاء الأولوية لحصول الجميع على الرعاية الصحية، مع تجديد التركيز على الإدماج ومعالجة عدم المساواة. ستشكل هذه الضرورات الاجتماعية العديد من أبعاد الوضع الطبيعي الجديد.

تعتبر الأزمات محفزاً لبوادر التطور وفرصةً عظيمة لإعادة ترتيب الأولويات والابتكار والتفكير خارج الإطار التقليدي. ومع تقدم البحث العلمي وتحسن الاستجابة الطبية، يتم "إعادة فتح" عدد من القطاعات، حيث تقدم أفكاراً جديدة ونماذج أعمال وفرصاً على المدى المتوسط والطويل. وينتج عن هذا "الوضع الطبيعي الجديد" مجموعة جديدة من فرص الأعمال والاستثمار عبر العديد من القطاعات والمناطق الجغرافية.

5. بنك HSBC الشريك الرئيسي في التنمية المستدامة لمدينة القاهرة

يعتبر بنك HSBC مصر أحد البنوك الدولية الرائدة بما يقدمه من عروض قيمة للشركات والمؤسسات المالية والقطاع العام والعملاء من الأفراد المتميزين.

في HSBC، نعمل كميسر لجذب الاستثمارات إلى القاهرة ومصر على نطاق أوسع، وربط العملاء الدوليين بفرص الاستثمار المحلية وتوفير الوصول إلى أدوات التمويل المختلفة لمساعدة العملاء ودعمهم وخلق قيم مستدامة للاقتصاد المصري.

تبين المعاملات والأنشطة الرئيسية المختارة التالية مساهمة بنك HSBC في تطوير مدينة القاهرة:

- **بنك HSBC يقوم بطرح سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار أمريكي لأول مرة في مصر: لدعم النمو المستدام في مصر**

وتعتبر هذه الصفقة أول عملية طرح لسندات خضراء على الإطلاق من قبل دولة سيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن كونها أكبر عملية إصدار للسندات الخضراء مقومة بالدولار الأمريكي في المنطقة حتى الآن. ولقد قامت مصر بوضع إطار للتمويل الأخضر من أجل الموافقة على تخصيص العوائد. وتشمل الفئات المؤهلة بموجب إطار التمويل الأخضر النقل النظيف، والطاقة المتجددة، منع التلوث ومكافحته، التكيف مع تغير المناخ، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي.

وكبنك عالمي رائد في مساعدة جهات الطرح على الوصول إلى التمويل المستدام، نجح بنك HSBC في طرح أول عرض للسندات الخضراء في جمهورية مصر العربية بقيمة 750 مليون دولار أمريكي وفق نظام RegS/144A في أسواق سندات رأس المال الدولية، مع قيام HSBC بدور مستشار هيكلة الطرح الأخضر ومدير الطرح المشترك. وعلاوة على ذلك، تعزز هذه الصفقة مكانة بنك HSBC الرائدة في مجال التمويل المستدام، بعد أن نفذ جميع إصدارات السندات الخضراء العامة حتى الآن خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- **2019 قيد العمل - دعم العاصمة الجديدة بتمويل طويل الأجل: لدعم تطوير مدينة جديدة على أحدث طراز - العاصمة الجديدة للقاهرة**

تقوم مصر بتحويل عاصمتها من القاهرة إلى مدينة ذكية جديدة تماماً "العاصمة الإدارية الجديدة". ويعتبر مشروع العاصمة الإدارية الجديدة لمصر مشروعاً تحويلياً يهدف إلى التخفيف من الكثافة السكانية المتزايدة في القاهرة الكبرى وإنشاء مركز تنمية جديد للأجيال القادمة. وتمول الصفقة إنشاء مشروع منطقة الأعمال المركزية في العاصمة الإدارية الجديدة. وتعمل شركة الهندسة الإنشائية التابعة للحكومة الصينية كمقاول لعقد الأعمال الهندسية والشراء والإنشاء للمشروع الذي يتكون من 18 برجاً بما فيها المكاتب الإدارية والفنادق والمرافق الترفيهية وأطول برج في إفريقيا. وتعتبر هذه الصفقة واحدةً من أولى صفقات وكالة ائتمان الصادرات في مصر وهي جزء من مبادرة الحزام والطريق وتضع حجر الأساس لمشاريع بارزة أخرى. ولقد كان بنك HSBC واحداً من البنوك الممولة لتسهيلات مغطاة من قبل وكالة الائتمان والصادرات الصينية (Sinosure) بقيمة 2,2 مليار دولار أمريكي على مدى 13,5 سنة.

- **2018 والتمويل المستمر لعملاء التمويل متناهي الصغر في مصر: لدعم النمو الاقتصادي والمساعدة في تعزيز الشمول المالي والوصول إلى التمويل - بما يتوافق مع الأهداف التسعة للتنمية المستدامة للأمم المتحدة**

تستهدف هذه الصفقة احتياجات التمويل للشريحة المتنامية التي لا تتلقى خدمات كافية من المجتمع وتعالج احتياجاتها. ويشمل الجزء الممول زاوية اجتماعية بين الجنسين والتي تأخذ في الاعتبار تمويل المرأة لدعم وجودها واستدامتها الاقتصادية بما يتماشى مع تسعة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. دعم بنك HSBC مؤسسات التمويل متناهي صغر الرائدة من خلال تسهيل ملتزم متجدد حيث يتم التمويل على الإقراض لعملاء التمويل متناهي صغر في مصر.

- **2016 ولا يزال مستمراً - محطة الشركة القابضة لكهرباء مصر وسيمنز لتوليد الكهرباء بطاقة إجمالية قدرها 14.4 جيجاوات: لدعم خطة التنمية الاقتصادية طويلة الأمد في مصر عبر زيادة القدرة على توليد الطاقة بشكل كبير وإنشاء أنظمة طاقة قوية وموثوقة وواحدة من أكثر أنظمة الطاقة تقدماً على مستوى العالم**

تعتبر كل واحدة من محطات الطاقة الثلاث التي تبلغ 4,8 جيجاوات أكبر محطة تم بناؤها وتشغيلها تعمل على الغاز بنظام الدورة المركبة على الإطلاق. تمثل المحطات الثلاثة معاً وقت توقيع العقود ما يقرب من 40% من استطاعة الطاقة في مصر، وتولّد 14,4 جيجاوات - وهو ما يكفي لتزويد 40 مليون مصري بالكهرباء. وهذا المشروع هو جزء من مشروع الحكومة المصرية للطاقة المسمى مشاريع مصر العملاقة (ميجابروجيكت)، والذي من المتوقع أن يزيد من قدرة توليد الطاقة في مصر بنسبة 50% ويساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد. عمل بنك HSBC بدور المنسق الرئيسي المفوض لوكالات ائتمان الصادرات التي تدعم تمويل بناء محطات توليد الكهرباء بنظام الدورة المركبة 3 × 4.800 ميجاوات في بني سويف وبرلس والعاصمة الجديدة في مصر. يتألف التمويل البالغ 4,23 مليار يورو من تسهيلات بقيمة 3,54 مليار يورو مدعومة من قبل وكالة ائتمان الصادرات الألمانية EulerHermes، وتسهيلات بقيمة 687 مليون يورو مدعومة من وكالة ائتمان الصادرات الإيطالية إس ايه سي إي.

- **ريدكون: لدعم تطوير مدينة جديدة على أحدث طراز - العاصمة الجديدة للقاهرة**

يمر مشروع النهر الأخضر في كافة مراحل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، ويعد بمثابة نهر جديد يوازي نهر النيل بالعاصمة القديمة. من المتوقع أن يمتد مشروع النهر الأخضر من الطريق الدائري الأوسطي حتى الدائري الإقليمي ويضم حديقة إسلامية وأخرى للنباتات. إن الهدف من مشروع النهر، البالغ طوله 35 كم، هو تشكيل حلقة وصل بين الأحياء الحضرية الحديثة والمتنوعة حيث تسعى الحكومة المصرية إلى جعل العاصمة الجديدة أكبر مدينة حديثة في العالم. وتصل المرحلة الأولى من المشروع إلى 10 كيلومترات باستثمارات تقدر بنحو 500 مليون دولار أمريكي. ويمول بنك HSBC هذا المشروع ويصدر ضمانات.

- **سامكريت للمقاولات: لدعم تطوير الطريق الدائري في القاهرة**

القاهرة الكبرى هي أكبر منطقة حضرية في الشرق الأوسط وواحدة من أكثر المدن اكتظاظاً بالسكان في العالم. ويعد الطريق الدائري المنفصل والذي يبلغ طوله حوالي 100 كيلومتر من أهم الطرق السريعة في منطقة القاهرة الكبرى في مصر وتجنب حدوث الزحام بين المدن والضواحي من عبور المدينة. شارك HSBC في تمويل تطوير وتحسين الطريق الدائري (نفق السلام - المرج بطول 8.5 كم) بعقد قيمته 750 مليون جنيه مصري منحته الهيئة العامة للطرق والجسور.

- **تجديد المقر الرئيسي لبنك HSBC: لدعم مستقبل مقر العمل**

يهدف مشروع النيل الذي تصل مدته إلى سنتان إلى جعل المقر الرئيسي للبنك في منطقة المعادي يتماشى مع معايير التصميم والبنية التحتية لمجموعة HSBC. وهو أكبر مشروع تجديد في تاريخ المبنى ويتضمن ترميماً كاملاً للمبنى مع تحسين المساحة الداخلية بالكامل لتحقيق استراتيجية HSBC وأهداف العمل. سيكون للمكتب هوية عالمية مماثلة لمكاتب المجموعة الأخرى حول العالم.

وستتميز مساحة المكتب الحديثة بتصميم مفتوح يوفر مجموعة من أحدث تجهيزات الأثاث القياسية المريحة في المجموعة. وسيتضمن مشروع النيل تقديم أحدث التصميمات والأنظمة المحدّثة من تكييف الهواء والحرائق والأمن والإضاءة وإدارة الطاقة والتي ستعمل على تحسين معايير مقر الأعمال وكفاءة المبنى البيئية، من بينها بيئة العمل التعاونية، والحلول التكنولوجية، والدعم الإداري وبيئة العمل المستدامة.

وعلاوةً على ذلك، سنقدم نموذجاً جديداً للعمل المرن من خلال إنشاء عدد من الفروع التابعة لنا لتكون بمثابة مقر عمل بديل للمقر الرئيسي. وسيمنحك هذا الإعداد الجديد الفرصة للعمل من عدد محدد من الفروع، مما يمكّنك من اتخاذ القرار والتخطيط ليومك بفعالية. وستكون هذه مقدمة رائدة سيتم تكرارها عبر المجموعة كأفضل ممارسة.

المراجع:

[1] https://gmisummit.com/wp-content/uploads/2019/04/GMIS_Egypt-Report.pdf
[2] https://en.unesco.org/creative-cities/cairo
[3] /https://www.escapeartist.com/blog/working-abroad-in-egypt-as-an-expat
[4] https://www.ebrd.com/news/2019/cairo-becomes-30th-participant-in-fastgrowing-ebrd-green-cities-.html
[5] https://thearabweekly.com/electric-vehicles-start-carving-their-way-egypt
[6] https://startupguide.com/how-young-entrepreneurs-in-cairo-are-driving-the-local-startup-scene
[7] http://www.mof.gov.eg/mofgallerysource/english/sme/research_studies/31.pdf
[8] الملخص العام للرابطة الدولية للاتفاقيات والمؤتمرات لعام 2019
[9] /https://constructionreviewonline.com/2019/09/egypt-to-construct-4th-terminal-at-cairo-international-airport
[10] https://mirror.unhabitat.org/downloads/docs/8635_42944_AymanEl-hefnawi.pdf
[11] https://www.jll-mena.com/content/dam/jll-com/documents/pdf/research/jll-2019-year-in-review-report-for-cairo.pdf
[12] /https://www.railway-technology.com/news/bombardier-led-consortium-signs-cairo-monorail-contract
[13] https://www.worldhighways.com/wh10/news/cairos-ring-road-upgrade-project

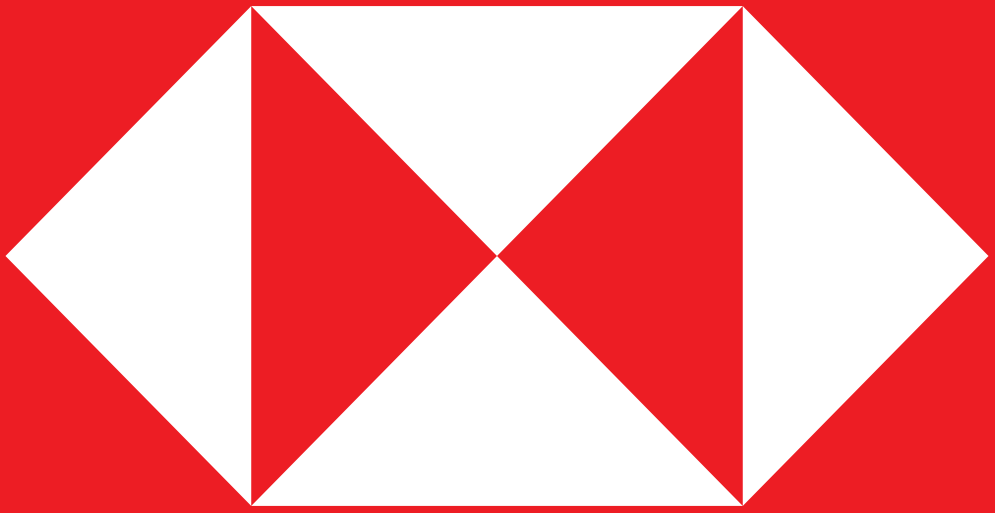

صدر عن بنك HSBC مصر ش.م.م.، ص.ب. 124، المعادي، القاهرة، مصر – خاضع للتنظيم من قبل البنك المركزي المصري.
© حقوق الطبع والنشر لبنك HSBC الشرق الأوسط المحدود 2020. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المستند أو تخزينه أو توزيعه أو نقله بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي مسبق من بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود. بتاريخ: أكتوبر 2020، CRN: 20233